م. م وئام فاضل عبيد

المادة : حقوق الانسان / م 4

جامعة المستقبل

الضمانات الدستورية والقضائية لحقوق الإنسان

أولاً: الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان

تُعدّ الدساتير حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان، لما تحمله من مكانة سامية في البناء القانوني للدولة، وتشمل الضمانات الدستورية المحاور التالية:

1. النص على حقوق الإنسان في الدستور

نشأت الدساتير نتيجة كفاح الشعوب ضد الاستبداد، وقد تضمنت تلك الدساتير تأكيداً على الحقوق والحريات باعتبارها تجسيداً لإرادة الشعب. إن التنصيص الدستوري على الحقوق يجعل منها قواعد ملزمة تسمو على غيرها من التشريعات، موجّهة للمؤسسات الرسمية بوجوب احترامها.

2. مبدأ سيادة القانون

لا تكفي النصوص القانونية ما لم تُحترم وتُطبّق. وفق هذا المبدأ، تخضع جميع السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية) لحكم القانون، بما في ذلك القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أكد الدستور العراقي 2005 على هذا المبدأ، ومنع تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن القضائي.

3. مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم على توزيع وظائف الدولة بين سلطاتها الثلاث لضمان عدم تركّز السلطة ومنع الاستبداد. هذا الفصل، وإن كان نسبياً ومرناً، يمنع تغوّل سلطة على أخرى، ويشكل ضماناً مهماً لحماية الحقوق. وقد صاغ مونتسكيو هذا المبدأ بقوله: "السلطة تحدّ السلطة".

4. مبدأ استقلال القضاء

الاستقلال القضائي هو أحد المرتكزات الأساسية لحماية حقوق الإنسان. فبدون قضاء مستقل، لا يمكن ضمان تطبيق الحقوق المنصوص عليها في الدستور. وقد نص الدستور العراقي صراحةً على استقلال القضاء وخضوعه فقط للقانون.

ثانياً: الضمانات القضائية لحقوق الإنسان

تتجسد الضمانات القضائية في الرقابة الفعلية على التزام السلطات الأخرى بالدستور والقانون، وتشمل:

1. الرقابة على دستورية القوانين

تهدف هذه الرقابة إلى ضمان عدم مخالفة القوانين والتشريعات للدستور. وقد عهد الدستور العراقي بهذه المهمة إلى المحكمة الاتحادية. وتأخذ الرقابة القضائية أشكالاً متعددة: _ رقابة الإلغاء (اللاحقة): إلغاء القوانين المخالفة للدستور بعد صدورها. _ الرقابة الوقائية (السابقة): فحص مشروعات القوانين قبل إصدارها، كما في النظام الفرنسي.

_ رقابة الامتناع (الدفع بعدم الدستورية): تمتنع المحكمة عن تطبيق قانون مخالف للدستور في دعوى منظورة أمامها دون أن تلغيه.

2. الرقابة على أعمال الإدارة

تُعد من أهم الضمانات ضد تعسف السلطة التنفيذية، إذ تتيح الطعن في القرارات الإدارية المخالفة للقانون، ومنها تلك التي تنتهك حقوق الإنسان. وقد كفل الدستور العراقي هذه

الرقابة بمنعه تحصين أي قرار إداري من الطعن القضائي، بما يعزز من خضوع الإدارة لمبدأ سيادة القانون.

تشكل الضمانات الدستورية والقضائية معاً نظاماً متكاملًا لحماية حقوق الإنسان، يستند إلى مبدأ سيادة القانون، وفصل السلطات، واستقلال القضاء. ولا تكتمل فعالية هذه الحقوق ما لم تُدعم برقابة قضائية فاعلة تكفل احترام النصوص الدستورية وتمنع تعسف السلطة